المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الصين وتفاعلات منطقة الشرق الأوسط
اسم الكاتب: أ.د. ستار جبار علاي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6686
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 02:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الصين وتفاعلات منطقة الشرق الاوسط

ا. د. ستار جبار علاي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد
sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص

لما تتمتع به من نفوذ اقتصادي وعسكري، فرضت الصين نفسها كلاعب محوري وأحد المؤثرين في تشكيل وتحريك بوصلة المجتمع الدولي. وشمل ذلك التأثير منطقة الشرق الأوسط التي تحتل مكانة كبيرة في قائمة الأولويات الصينية. ولم يكن ذلك حكرًا على الجوانب الاقتصادية، لما يتمتع به الإقليم من ثروات مصادر للطاقة، بل تجاوزه إلى الابعاد السياسية والثقافية والاجتماعية. وهذا التحول المفاجئ في التوجهات الصينية الخارجية استند بطبيعة الحال إلى التطورات الجيوسياسية التي شهدتها الخريطة العالمية التي أعادت تموضع الكثير من القوى الدولية. ومثّل صعود الصين في نهاية القرن العشرين أهم التطورات الاستراتيجية في العلاقات الدولية، وسجلت بداية القرن الحادي والعشرين تنامي الطموحات الصينية للعب ادواراً اقليمية فاعلة وتتويجها بدور بارز ومؤثر على الساحة العالمية. ويرتكز الدور الصيني على مقومات مادية من عناصر القوة مثل المتغيرات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والعسكرية، والتي اعطت الصين عمقاً استراتيجياً كبيراً وقوة عسكرية كبرى في آسيا.

الكلمات المفتاحية: الصين، الطاقة، التعاون، الشرق الاوسط.

تاريخ الاستلام :١٨/5/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٢٢ /٧/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/٩/ ٢٠٢٤

China and the Middle East Interactions

Prof. Dr Sattar Jabbar Allai
Center for Strategic and International Studies/University of Baghdad
sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

Abstract

Due to its economic and military influence, China has imposed itself as a pivotal player and one of the influential actors in shaping and moving the compass of the international community. This influence included the Middle East region, which occupies a significant position on the list of Chinese priorities. This was not limited to economic aspects, due to the region's wealth of energy resources, but rather extended to political, cultural and social dimensions. This sudden shift in China's foreign orientations was naturally based on the geopolitical developments

witnessed by the global map, which repositioned many international powers. The rise of China at the end of the twentieth century represented the most important strategic developments in international relations, and the beginning of the twenty-first century witnessed the growth of Chinese ambitions to play effective regional roles and crown it with a prominent and influential role on the global stage. The Chinese role is based on material components of power such as geographical, natural, economic and military variables, which gave China great strategic depth and major military power in Asia.

Key words; China, Energy, Cooperation, Middle East

المقدمة

فرضت الصين نفسها كلاعب محوري وأحد المؤثرين في تشكيل وتحريك بوصلة المجتمع الدولي لما تتمتع به من نفوذ اقتصادي وعسكري. وانتقلت النقلة المحورية في السياسة الخارجية الصينية إلى منطقة الشرق الأوسط، التي تحتل مكانة كبيرة في قائمة أولوياتها، لكنها ليست حكرًا على الأولوية الاقتصادية فحسب بحكم ثروات النفط والطاقة التي يتمتع بها هذا الإقليم، متجاوزة ذلك إلى البعد السياسي والثقافي والاجتماعي. ومثل صعود الصين في نهاية القرن العشرين من اهم التطورات الاستراتيجية في العلاقات الدولية، وسجلت بداية القرن الحادي والعشرين تنامي الطموحات الصينية للعب ادوار اقليمية فاعلة وتتويجها بدور بارز ومؤثر على الساحة العالمية، ويرتكز الدور الصيني الى مقومات مادية من عناصر القوة ذات الطبيعة المادية مثل المتغيرات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والعسكرية، والتي اعطت الصين عمقاً استراتيجياً كبيراً، وقوة عسكرية كبرى في آسيا.

اهمية البحث:

لم تنظر دول منطقة الشرق الاوسط الى الصين كلاعب دولي يعتمد عليه، فقد ظل الدور الصيني محدوداً وهامشيا يقتصر على التبادل التجاري والثقافي، فيما كانت الصين دائما تنظر الى الدول العربية بثرواتها وموقعها الاستراتيجي باعتباره منطقة تشابك في الصراع المحتدم بين القوى الدولية المتنافسة في مناطق النفوذ. الا ان اهمية منطقة الشرق الاوسط الاقتصادية للصين تزايدت في القرن الحادي والعشرين، وركزت على أمن الطاقة للحفاظ على الاستقرار والتنمية الاقتصادية الاقليمية والحصول على الطاقة دون انقطاع.

اشكالية البحث:

ظلت منطقة الشرق الاوسط ثانوية وقليلة الاهمية بالنسبة للصين، الا انها اتخذت حيزاً اوسع بكثير من أي وقت مضى في حسابات الامن القومي الصيني اليوم. ويزيد اهتمام الصين

ومشاركتها غير المسبوقين في المنطقة من احتمال امتلاكها لخطط طموحة في المنطقة. وتثير الاشكالية عدة اسئلة فرعية منها ماهي المصالح التي اعلنت الصين انها معرضة للخطر في الشرق الاوسط؟ وما الاهداف التي حددتها في المنطقة؟ وما الادوات التي تستخدمها وكيف توظفها ؟

فرضية البحث:

اعتمدت الصين استراتيجية التنين الحذر تجاه منطقة الشرق الاوسط في بداياتها. وأظهرت شعوراً عميقا بالضعف في تعاملها مع المنطقة. فقد سعت جاهدة الى حماية مصالحها المتزايدة في المنطقة من خلال الحرص على تجنّب الانحياز الى اطراف النزاعات والخلافات في المنطقة. لكن سياسة الصين تغيرت في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين وانتقلت من المحافظة على علاقات تجارية وديّة وروابط دبلوماسية وأمنية عملية، الى علاقات وتفاعلات فاعلة في اكثر من مجال.

منهجية البحث:

تتطلب طبيعة البحث هذا أن نستند إلى منهجيّن للبحث؛ وهما: المنهج الوصفي لتحليل اهمية منطقة الشرق الاوسط التي اتخذت حيزاً اوسع بكثير من أي وقت مضى في حسابات الامن القومي الصيني ، فضلا عن منهج التحليل النظمي لتحليل المصالح والاهداف التي حددتها الصين في منطقة الشرق الاوسط بالاضافة الى تحليل الادوات التي تستخدمها وكيفية توظيفها.

المحور الأول: توجهات الصين تجاه الشرق الأوسط

يرجع مفهوم الشرق الاوسط في جذوره الى بدايات القرن العشرين، إذ استخدمه رجل الاستخبارات البريطاني الجنرال توماس جوردن في عام ١٩٠٠،لتنبيه الحكومة البريطانية من الخطر الروسي على مصالحها في الهند، وقد ارتبط المفهوم بالجنرال الامريكي الفرد ماهان عام ١٩٠٢،حين نبه الحكومة البريطانية الى اهمية منطقة الخليج التي اطلق عليها الشرق الاوسط للإمبراطورية البريطانية ومصالحها في الهند، وبدأ بالانتشار في الدوائر الاستعمارية الغربية. والشرق الاوسط هو مصطلح سياسي وجغرافي ولا يمكن تحديده بشكل واضح جغرافياً، وهو مصطلح واسع ويشمل مناطق جيوسياسية كبيرة وهذه المنطقة الجغرافية من العالم تتميز بمكانة اقتصادية وبشرية وجيوسياسية كبيرة جداً، ولم يشر في الواقع الى حيز جغرافي معين ولا تاريخ محدد مشترك لشعوب المنطقة، بل استند بالأساس الى نظرة السياسات الاستعمارية، وقد تعرض المفهوم للانكماش والتوسع مع تغير المشاريع الغربية والامريكية تجاه الوطن العربي والعالم

الاسلامي ولكن السياسة الامريكية بقيت مدركة للأهمية الجيواستراتيجية للمنطقة.(مراد ٢٠٠٩، ٣٤٥- ٣٤٨)

أولاً، أهمية المنطقة للصين

ان منطقة الشرق الاوسط لم تحظ باهتمام سياسة الصين الخارجية منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين وحتى نهاية الحرب الباردة، فقد سعت الصين خلال هذه المرحلة الى تجنب مواجهة النفوذ الغربي، والاكتفاء بالمكاسب التي حققها الاتحاد السوفيتي في المنطقة لإثبات الوجود الشيوعي فيها، فضلا عن البعد الجغرافي، وغياب الامكانيات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها للدخول الى المنطقة التي كانت ولا تزال مركزاً للتنافس الدولي، واكتفت الصين بالوسائل غير المباشرة لتوثيق علاقاتها مع الدول العربية، وقدمت المساعدات المالية بين مدة واخرى أو توثيق العلاقات من خلال صفقات بيع السلاح لبعض الدول وتحديداً مصر.(البدراني ٢٠١٦,٥٣)

ومثل صعود الصين في نهاية القرن العشرين احد اهم التطورات الاستراتيجية في العلاقات الدولية، وسجلت بداية القرن الحادي والعشرين تنامي الطموحات الصينية للعب ادوار اقليمية فاعلة وتتويجها بدور بارز ومؤثر على الساحة العالمية، ويرتكز الدور الصيني الى مقومات مادية من عناصر القوة ذات الطبيعة المادية مثل المتغيرات الجغرافية والطبيعية والاقتصادية والعسكرية، والتي اعطت الصين عمقاً استراتيجياً كبيراً، وقوة عسكرية كبرى في آسيا، وخصوصا ان الصين أول قوة نووية في آسيا منذ ١٦ تشرين الاول(اكتوبر)١٩٦٤ بأول تفجير نووي، ولديها قدرات نووية وبالستية مختلفة.(دندن ٢٠١٥، ٦٥- ٧٥) وللشرق الاوسط ميزتين هامتين في المنظور الاستراتيجي الصيني من حيث السوق: الاولى، قرب هذه الاسواق من الاسواق الصينية قياسا بالأسواق العالمية الاخرى، والثانية توفر القدرة الشرائية لاسيما في الدول البترولية.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٥)

فقد اصبحت منطقة الشرق الاوسط احدى اكثر مناطق العالم تأثيرا في عملية التنمية الصينية، ويمكن تحديد اهمية المنطقة للسياسة الصينية في كونها المصدر الرئيس للنفط العالمي من جهة، ولواردات الصين النفطية المتزايدة من جهة اخرى ،ناهيك عن الاسواق الكبيرة التي تلتهم المنتجات الصينية من الانواع كافة، فضلا عن صادرات السلاح الصينية المتنوعة التي تذهب الى العديد من بلدان هذه المنطقة. ويدرك القادة الصينيون الاهمية الكبرى للشرق الاوسط وارتباطه باستمرار حالة النمو الاقتصادي الداخلي بوجه خاص، وبالصعود الصيني في السياسة الدولية بوجه عام. كما يدركون الحاجة الى اشاعة نوع من الاستقرار النسبي في المنطقة ككل، بما يحول دون تعطل المصالح الصينية المتنامية فيه، ويدركون ايضا ان هذه المهمة ليست

يسيرة، نظرا لما في الاقليم من صراعات ممتدة وعمليات تنمية متعثرة ،فضلا عن نفوذ امريكي يصعب تجاوزه وسياسات دولية تقودها واشنطن تميل نحو عسكرة الازمات ،ويؤكد هذه الرؤية الرئيس الصيني هوجنتاو في خطاب له في نيسان(ابريل)٢٠٠٧،ان وجود شرق اوسط متناغم هو في مصلحة شعوب المنطقة والعالم باسره على المدى الطويل، كما ان السلام والاستقرار في المنطقة يعد رغبة مشتركة للعالم بأكمله.(ابو طالب ٢٠٠٨، ١٤٢- ١٤٤)

وقد ارتبط تزايد اهمية منطقة الشرق الاوسط بصعود الزعيم شي جين بينغ الى قيادة الحزب الشيوعي في تشرين الثاني(نوفمبر)٢٠١٢ والى رئاسة الصين في اذار(مارس)٢٠١٣،وطرح مفاهيم مثل الحلم الصيني والتجديد الوطني التي تسعى الى تعزيز مكانة الصين كقوة عالمية. وأكدت الاستراتيجية العسكرية الصينية ذلك والتي صدرت في ايار(مايو)٢٠١٥،تلا ذلك صدور قانون الامن القومي في حزيران(يونيو)٢٠١٥،التي اعادت التشديد على المصالح الجوهرية للصين، وأعادت الصين التأكيد في عام ٢٠١٧ بكتاب ابيض عنوانه سياسات الصين حول التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ، والتركيز على السلام والاستقرار في المنطقة من خلال الحوار والتعاون.(التميمي ٢٠١٧، ٦٢- ٦٥)

ثانياً، محاور استراتيجية الشراكة الصينية

جاءت سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط محدّدة بالضرورة في سياق إقليمي معقّد ينطوي على العديد من المنافسات بين دول الإقليم من جهة وبين القوى العظمى من جهة أخرى، وعليه فإن الاستراتيجية الصينية تُعنى بالحفاظ على تحقيق توازن دقيق، بين العديد من الأولويات التي قد تتعارض مع بعضها أحياناً. وشهد عام ٢٠١٦ حدثاً مهماً في العلاقات بين الصين والشرق الأوسط من خلال سلسلة من التحركات السياسية للصين أهمها الرحلة الأولى للرئيس الصيني، شي جين بينغ، إلى دول الشرق الأوسط (المملكة العربية السعودية، وإيران، ومصر، ومن ثم إلى الإمارات العربية المتحدة). والتي شكلّت قدراً كبيراً من الأهمية، حيث أتت بعد تنامي كبير للانخراط الاقتصادي الصيني في المنطقة، وأرسلت رسالة واضحة إلى دول المنطقة تعبر فيها عن أهميتها بالنسبة للصين. بالإضافة إلى إصدار بكين لأول ورقة سياسة عربية في ١٣ كانون الثاني(يناير) ٢٠١٦، بعنوان «وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية»؛ والتي تلخّص رؤية الصين للمنطقة. ومن الأمور الأساسية التي تضمنتها الورقة هي تشكيل معادلة التعاون (١+٢+٣)، إذ يمثل الرقم ١ الطاقة بوصفها مصلحة أساسية، ويمثل الرقم ٢ البنية التحتية وكذلك التجارة والاستثمار، بينما يمثل الرقم ٣ التعاون في مجالات الطاقة النووية، والأقمار الصناعية، ومصادر الطاقة الجديدة؛ وتحديد العناصر المهمة لاستراتيجية الصين في الشرق الأوسط وبالتحديد سبل وطرق

الانخراط الصيني في المنطقة، وبناء شراكاتها. ويمكن فهم استراتيجية الشراكة التي تنتهجها الصين في الشرق الأوسط من خلال محورين رئيسيين، هما:

المحور الأول:

يركز على التعاون مع المنظمات العربية في المنطقة؛ مثل :مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي. فالصين تسعى الى منطقة تجارة حرة مع دول الخليج وتسهيل التجارة الصينية العربية وتنفيذ برنامج الشراكة العلمية والتكنولوجية الصينية– العربية وغيرها. فما يميز جهود الصين عدم تقييد جهودها الاستثمارية بأجندات سياسية ضيقة مثل المطالبة بتطبيق حقوق الانسان أو مباشرة إصلاحات سياسية ودستورية معينة كما تفعل الولايات المتحدة والدول الاوروبية، وتفضل الصين بسط مصالحها عن طريق ما عرف بتوافق بكين أي عرض نموذج اقتصادي للتنمية بمنظور صيني يخدم كل الاطراف، ويقلل النفوذ الامريكي في هذه المعادلة السياسية– الاقتصادية.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٥)

المحور الثاني:

يركز على شكل العلاقات الصينية الثنائية مع دول المنطقة، حيث تقيم الصين علاقات استراتيجية شاملة مع كل الدول العربية، وتقيم تعاونا استراتيجيا مع تركيا، وشراكة شاملة مع إسرائيل، وعلاقات استراتيجية مع كل من: قطر، والأردن، والعراق، والمغرب، وعُمان والكويت، وجيبوتي، والسودان. فالاستراتيجية الصينية تقوم على بناء علاقات فردية دون توفّر رؤية استراتيجية إقليمية، إذ تسعى الصين إلى بناء شراكات استراتيجية مع الحد بشكل كبير من الالتزامات الأمنية أو المواقف السياسية بُغية الحفاظ على مصالحها الإقليمية، وتسعى أيضا إلى الحفاظ على علاقات ثنائية مميزة مع الدول المختلفة، المدفوعة بالأهداف بدلا من التهديد؛ وذلك من خلال اتفاق الصين مع الأطراف المختلفة على التعاون ضمن حدود المصالح المشتركة مع إدارة مجالات التنافس المحتملة. الا أن الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط هي ليست استراتيجية إقليمية واحدة بقدر ما هي محفظة للاستثمارات تركز من خلالها الطموحات الوطنية للصين على العلاقات الاقتصادية مع كل دولة.

ثالثاً، التركيز على التنمية

تركزُ الصين على التنمية وليس السياسة حيث تنعكس محورية التعاون الصيني مع دول الشرق الأوسط في الوثيقة الحكومية (وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية)، والتي تنص على التزام الصين بتطوير علاقاتها مع الدول العربية على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي؛ وعدم الاعتداء؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ والمساواة والمنفعة المتبادلة؛ والتعايش السلمي. وبناء عليه، تسعى الصين إلى

حماية مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط بعيداً عن الخلافات الإقليمية، والتركيز على الاعتبارات الاقتصادية، ومعالجة المخاوف على المستوى المحلي لكل من الصين ودول منطقة الشرق الأوسط.(الاستراتيجية الصينية ٢٠٢٢)

وتحكم علاقة الصين بالمنطقة عدة إجراءات سياسية وقانونية رسمت بشكل واضح ملامح تلك العلاقة ومستوياتها وأبرز خطوطها، أبرزها: "خطة الرؤية والإجراءات" التي تضمنت مبادرة الحزام والطريق في عام ٢٠١٥ ووثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية الموقعة في عام ٢٠١٦، ثم الإعلان التنفيذي الصيني العربي في عام ٢٠١٨.إذ تتلخص مبادئ الصين في التعامل مع بلدان الشرق الأوسط في ضوء المبادرات الثلاثة السابقة في عدة نقاط اهمها:

١. الابتعاد عن الاصطفاف في التعاطي مع الأزمات والميل نحو عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية بما يجنبها مغبة الوقوع في مستنقع الانحياز الذي قد يفقدها الكثير من المكاسب.
٢. براغماتية التعامل مع البلدان، فلا يهم الجانب الصيني هوية ولا أيديولوجية النظام الذي يحكم في أي بلد، ومن ثم ليس لديه أي مشكلة في فتح قنوات اتصال وتعزيز التعاون مع الجميع دون استثناء، استنادًا إلى الشعارات التي ترفعها الصين على أولوية سياستها الخارجية التي تدعم الديمقراطية واحترام إرادة الشعوب.
٣. دعم استقرار دول الشرق الأوسط، خاصة تلك التي يوجد بها مصالح صينية كبيرة، فأي هزة محتملة لتلك البلدان قد تعرض مصالحها للخطر، مثلما حدث في ليبيا حين لم تعترض الصين على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠، الأمر الذي فتح الباب أمام التدخل الغربي، ما ساهم في تعريض مصالح الصين الاقتصادية هناك للخطر، وصولًا إلى تغيير نظام الرئيس معمر القذافي عام ٢٠١١، وهو الدرس الذي تعلمه العملاق الآسيوي بشكل جيد ويطبقه في كل الساحات التي يخوض معاركها اليوم.(عنان ٢٠٢٣)

فقد اقتضى السلوك البراغماتي الصيني الصمت حيال احداث العالم العربي بداية، واعرضت عن الاعتراف بأن هذه الاحداث ثورات، وهي تقف مع النظم أياً كانت، ما دامت في السلطة ثم تنسحب عنها الى تأييد المعارضة والتوافق معها حين تنتقل هذه المعارضة الى السلطة. ولم يكن هذا جديدا عليها، ففي احداث الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ وقفت الصين الى جانب الشاه، وسلبياً تجاه الثورة. وبنجاح الثورة فتحت الصين ابوابها للثورة الوليدة، ثم غدت أكبر موردي الاسلحة لإيران في الحرب ضد العراق، فيما كان موقفها الرسمي الحياد من هذه الحرب، وعلى مسافة متساوية من

الجانبين المتحاربين مطالبة كليهما بوقف الحرب وتسوية النزاعات عبر الحوار والتفاوض.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٧)

لقد فسر الموقف الصيني تجاه احداث الربيع العربي في بدايته بأنه خشية انتقال عدوى هذه الاحداث الى الصين، وهي مهيأة لها بحكم استمرار تسلط الحزب الشيوعي الصيني على مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. الا ان الموقف الصيني تجاه الثورة السورية، تبلور وفق سياق استراتيجية جديدة متسقة مع قدرات الصين المتنامية، إذ تجاوز الموقف الصيني من الازمة حدود عدم الرضا عن السياسة الامريكية في الشرق الاوسط، الى الموقف المباشر والمعارض لتلك السياسة بشكل علني، بعدما استخدمت الصين حق الفيتو للاعتراض على مشروع القرار العربي الاوروبي، والذي تبنى دعوة الجامعة العربية لتنحي الرئيس السوري بشار الاسد عن السلطة. وعدّ الفيتو الصيني تطوراً نوعياً مهماً ليس فقط في اسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الاوسط، وايضاً في نظرتها الى دورها الدبلوماسي والسياسي على الساحة العالمية، فقد استخدمت الصين الفيتو لأربع مرات في مجلس الامن الدولي لإحباط صدور قرارات عن المجلس، اثنان منها دعيا الى تنحي الرئيس بشار الاسد، وثالث طالب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على النظام السوري، والرابع سعى الى إحالة الملف السوري الى محكمة الجنايات الدولية. كما عارضت الصين أي تدخل عسكري في سورية، حتى وان جاء لمحاربة التنظيمات الارهابية فيها.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٨– ١٢٠٩).

المحور الثاني : أولويات الصين في الشرق الاوسط

فرضت الصين نفسها كلاعب محوري وأحد المؤثرين في تشكيل وتحريك بوصلة المجتمع الدولي لما تتمتع به من نفوذ اقتصادي وعسكري. فقد تغير الوضع بشكل كبير، فتصدرت الوساطة الصينية في ملف التقارب السعودي الإيراني، والدور الدبلوماسي والتأثير اللافت في سوريا واليمن ومصر والخليج، فضلًا عن الانخراط في القضية الفلسطينية بوجه خاص والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام. مستندة في ذلك إلى الاستراتيجية الدبلوماسية كأداة ناجعة لتعزيز حضورها على المستوى السياسي بعد سنوات من الجفاء والانزواء لصالح الطموح الاقتصادي والرغبة في الهيمنة على قاطرة الاقتصاد العالمي.

وانتقلت النقلة المحورية في السياسة الخارجية الصينية إلى منطقة الشرق الأوسط، التي تحتل مكانة كبيرة في قائمة أولوياتها، لكنها ليست حكرًا على الأولوية الاقتصادية فحسب بحكم ثروات النفط والطاقة التي يتمتع بها هذا الإقليم، متجاوزة ذلك إلى البعد السياسي والثقافي والاجتماعي. هذا التحول المفاجئ في التوجهات الصينية الخارجية استند بطبيعة الحال إلى التطورات

الجيوسياسية التي شهدتها الخريطة العالمية التي أعادت تموضع الكثير من القوى الدولية، خاصة بعدما نفضت الولايات المتحدة أيديها مرحليًا عن تلك البقعة المهمة من العالم (الشرق الأوسط والخليج)، وما أفرزته جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية من تداعيات، لتجد الصين الفرصة مواتية تمامًا لتعويض الدور الأمريكي وتراجعه في المنطقة.(التميمي ٢٠١٧، ٥٨) ويمكن تحديد أهم اولويات الصين في المنطقة بالآتي:

أولاً، أمن الطاقة

لقد تحول النهج السياسي الصيني في الشرق الاوسط من الموقف الايديولوجي الجامد الى خيار النمو الاقتصادي، عندما اطلق الرئيس الصيني دينج كسياو بنج سياسة الإصلاح والانفتاح في عام ١٩٧٨.وتزايدت اهمية الشرق الاوسط كأكبر منتج للنفط في العالم، بالنسبة للنمو الاقتصادي الصيني واصبح ضرورياً للصين ان تؤسس وتؤمن علاقات جيدة مع كل دول المنطقة. ويمكن تفسير المبادرات الدبلوماسية الصينية ومصالحها المتزايدة في الشرق الاوسط باحتياجاتها المتزايدة للطاقة، فهي الاقتصاد الاسرع نمواً واكبر منتج ومستهلك للطاقة في العالم.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٤)

وقد عرف أمن الطاقة في الخطة الخمسية العاشرة(٢٠٠١- ٢٠٠٥) بأنه ضمان وتأمين مصادر الطاقة من الخارج بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتحديث في الصين. وذلك يتضمن بعدين الاول هو أمن العرض من خلال ضمان الدخول لموارد الطاقة عالمياً، من خلال مبدأ التنوع، والاستراتيجية الاساسية هي التوجه للخارج، بالتعاون مع الدول المنتجة للنفط، وشركات النفط الوطنية الصينية التي استخدمتها كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية. والبعد الثاني يعتمد على تطوير مجموعة من الاستراتيجيات الداخلية تعتمد على الكفاءة في استخدام الطاقة وتقليل الصدمات النفطية الخارجية في أمن الطاقة، وتأمين مخزون استراتيجي من النفط، وتطوير بدائل غير تقليدية من مصادر الطاقة.(محمد ٢٠١٤، ٢٧)

ان موارد الطاقة هي مصلحة الصين الرئيسية في المنطقة وتأمين استمرار الحصول عليها. وأدى النمو الاقتصادي الثابت الذي شهدته الصين الى تزايد حاجتها الى الطاقة. واصبح الشرق الاوسط المصدر الاول للنفط المصدر الى الصين. ويعد النفط مصدراً اساسياً في علاقات الصين الثنائية مع السعودية وإيران على السواء. وتستهدف الصين ايضا الغاز الطبيعي والسلع. فضلا عن تنشيط اغتنام فرص الاستثمار والسعي الى ابرام عقود مشاريع البنى التحتية وإتاحة اسواق جديدة للمنتجات الصينية في الشرق الاوسط. وتتميز مبادرة طريق الحرير الجديد والتي عرفت باستراتيجية حزام واحد وطريق واحد التي اطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ رسميا في عام ٢٠١٣ بشموليتها وتتضمن كافة اشكال الانشطة الاقتصادية والمشاركة من الحكومة

والشركات التي تملكها الدولة والشركات الخاصة ورجال الاعمال الصينيين من الافراد.(سكويل ونادر ٢٠١٦، ٧-٨) وتقوم استراتيجية أمن الطاقة الصينية على المرتكزات الآتية: (ايوب ٢٠١٤، ١٤٩)

١. (تنويع مصادر الطاقة، خاصة المتجددة والنظيفة منها.
٢. تنويع الامداد من مصادر الطاقة على المستوى العالمي.
٣. تنويع مسارات الاستيراد بتخفيض الاعتماد على نفط الشرق الاوسط.
٤. تطوير عمليات ترشيد الطاقة.
٥. تعزيز عمليات التنقيب والانتاج من حقول النفط الصينية.
٦. تشجيع التعاون الدولي في عمليات البحث والانتاج الخارجية.).

وطبقت الصين بحسم مبدأ الالتزام بالعقود وضمان الجودة وتفضيل الارباح الصغيرة لدعم الصداقة ولأن التكنولوجيا والمعدات التي توفرها الصين اكثر مناسبة للدول العربية. وعزز ذلك انتقال الصين من دولة مكتفية بقدرتها الانتاجية لمصادر الطاقة الى دولة مستوردة لهذه المصادر، وقد تراوح النمو الاقتصادي بين ٨,٤- ١٤,٢%،خلال مدة ٢٠٠٦- ٢٠١١،وستكون الصين الدولة الاولى عالميا في استيراد الطاقة عام ٢٠٢٥.(المشاقبة ٢٠١٤، ٣٨٥) وبرزت الصين كأكبر اقتصاد في العالم من ناحية القوة الشرائية، والثاني بعد الولايات المتحدة من حيث القيمة السوقية، ومن المتوقع ان تصبح الأكبر في نهاية العقد القادم. وارتفع نصيب الاقتصاد الصيني في الناتج المحلي الاجمالي العالمي من اقل من ٢,٤% في عام ١٩٩٥،الى اكثر من ١٥% من هذا الناتج مع نهاية عام ٢٠١٥.وقد رافق هذا الصعود تنام في قدراتها العسكرية والاستراتيجية، ويؤكد استمرار نمو الصين كقوة عالمية، توسع مصالحها الجوهرية العابرة للحدود القومية وتزيد حدة التنافس مع الدول الاخرى وخصوصاً الولايات المتحدة.(التميمي ٢٠١٧، ٥٨-٥٩)

والصين اكبر شريك تجاري للدول العربية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين ٣٣٠ مليار دولار عام ٢٠٢١،بعد ان كان نحو ٧,٣٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤.وباتت الصين اكبر مستورد للنفط الخام عالمياً، واستوردت نصف احتياجاتها من الدول العربية، واحتلت خمس دول عربية هي السعودية، والعراق، وعمان، والكويت والإمارات العربية المتحدة الصدارة من بين اكبر عشرة دول موردة للنفط الى الصين، ومثلت العربية السعودية اكبر مصدر لواردات الصين من النفط، وبنسبة ١٧,٤% من اجمالي واردات الصين من النفط الخام في عام ٢٠٢١.ووصلت استثمارات الصين في الدول العربية الى ٢١٣,٩ مليار دولار، وارتفعت بنسبة ٩%(١٧ مليار

دولار خلال عام ٢٠٢١،بعد ان كانت استثماراتها ١٩٦,٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٠.(ورقة بحثية ٢٠٢٣)

ولهذا تسعى الصين الى تعزيز حضورها في القطاعات الانتاجية المختلفة للنفط معتمدة على اسعارها التنافسية وشروطها المقبولة بشكل اكثر من الشركات الغربية، وحماية إمداداتها النفطية، والبحث عن حلول لما قد تتعرض له في المستقبل من حاجتها المتزايدة للنفط بسبب اتساع حجم الاقتصاد الصيني، فقد بدأت الندرة النفطية تطل برأسها مما دفعها الى تغطية حاجاتها النفطية من المناطق العربية الغنية بالنفط.(المشاقبة ٢٠١٤، ٣٨٥)

ثانياً، تعزيز الروابط التجارية

يمكن ان يتحقق الجزء الاهم لكل ذلك في طرح القيادة الصينية فكرة إنشاء طريق الحرير الجديد لتعميق الاصلاح والانفتاح وتلبية متطلبات التنمية في الصين، وتعزيز التعاون مع الخارج، إذ بدأت الفكرة بمبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارته الى كازاخستان في ايلول(سبتمبر)٢٠١٣ بإنشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ومبادرته لإنشاء طريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين خلال زيارته الى اندونيسيا في تشرين الاول(اكتوبر) من العام نفسه. والهدف من المشروع هو التعاون الاقتصادي، والتواصل الانساني والثقافي كدعامة رئيسة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، وعدم السعي لانتزاع الدور القيادي في الشؤون الاقليمية، أو تحديد نطاق النفوذ في المنطقة، ويستعين المشروع بأطر التعاون القائمة والفاعلة، وفي الاطار الجغرافي سيكون الطريق مفتوحاً، وستلعب الدول الواقعة فيه دوراً مهماً برياً وبحرياً، ويمكن للدول الاخرى المشاركة فيه.(تشوليه ٢٠١٥، ٦٦– ٦٧)

وتشير وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية الصادرة بتاريخ ١٣كانون الثاني(يناير)٢٠١٦ في الجزء الثاني، الى سياسة الصين تجاه الدول العربية وأكدت بالنص: (تحترم الصين خيار شعوب الدول العربية، وتدعم جهود الدول العربية في استكشاف الطرق التنموية التي تتناسب مع خصوصياتها الوطنية بإرادتها المستقلة، مع الأمل في زيادة تبادل الخبرة مع الدول العربية بشأن حكم وإدارة البلاد.

ويحرص الجانب الصيني على إجراء التعاون العملي مع الدول العربية وفقا لمبدأ المنفعة المتبادلة والكسب المشترك، وخاصة من خلال التشارك في بناء "الحزام والطريق"، الذي سيتم في عملية تناسق استراتيجيات الجانبين للتنمية وتوظيف ما لديهما من المزايا والإمكانيات الكامنة والدفع بالتعاون الدولي في مجال الطاقة الإنتاجية وتوسيع دائرة التعاون في البنية التحتية ومجال تسهيل التجارة والاستثمار، إضافة إلى الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقة الجديدة والزراعة والمالية وغيرها، بما يحقق التقدم المشترك والتنمية المشتركة، ويعود بمزيد من

فوائد على أبناء شعوب الجانبين. يحرص الجانب الصيني على التعاون مع الدول العربية للدفع بآلية تعاون من نوع جديد تقوم على الانفتاح والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك، كما سيواصل تقديم ما في مقدوره من المساعدة للدول العربية عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف وفقا لاحتياجات الأخيرة، بما يساعد على الارتقاء بمستواها المعيشي وقدرتها على تنمية نفسها.

كما تحرص الصين على مشاركة الدول العربية في المساعي لتكريس التنوع الحضاري في العالم، وتعزيز التواصل والاستفادة المتبادلة بين مختلف الحضارات، وزيادة توثيق التواصل الإنساني والثقافي بين الصين والدول العربية، وتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات العلوم والتربية والتعليم والثقافة والصحة والإذاعة والسينما والتلفزيون، وذلك في سبيل زيادة التفاهم والصداقة بين شعوب الجانبين، والتكامل والتمازج بين الثقافتين الصينية والعربية، وبالتالي بناء جسور للتفاهم والتواصل تساهم في توحيد جهود الأمتين الصينية والعربية في الدفع بالتقدم والازدهار للحضارة البشرية.

وأخيراً يحرص الجانب الصيني على تعزيز التشاور والتنسيق مع الجانب العربي للعمل سويا على صيانة المقاصد والمبادئ لـ"ميثاق الأمم المتحدة"، مع تطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، بما يحافظ على العدل والعدالة في المجتمع الدولي ويدفع بالنظام الدولي نحو اتجاه أكثر عدلا وإنصافا، واحترام المصالح الحيوية والهموم الكبرى للجانب الآخر في إصلاح الأمم المتحدة وتغير المناخ والأمن الغذائي وأمن الطاقة وغيرها من القضايا الدولية الهامة، ودعم المطالب المشروعة والمواقف الصائبة للجانب الآخر، والعمل بحزم على حماية المصلحة المشتركة للدول النامية الغفيرة.).(وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ٢٠١٦)

وأشارت وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية في الجزء الثالث، الى تعزيز التعاون الصيني العربي على نحو شامل بالإشارة الى الحزام والطريق والنص: (التمسك بمبدأ التشاور والتشارك والتنافع لتعزيز البناء المشترك من الجانبين الصيني والعربي لـ"الحزام والطريق"، وتشكيل معادلة تعاون "١+٢+٣" تتخذ مجال الطاقة كالمحور الرئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و٣ مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق، بما يطور ويجدد من التعاون العملي.(وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية٢٠١٦).

ويهدف المشروع الى بناء اسرع خط سكك حديد يبدأ من الصين، عبوراً بمختلف مناطق اوراسيا وصولا الى اوروبا، لغرض الاسراع في توصيل البضائع الى اوروبا. وتمتد اهميته في ايجاد موانئ حاويات اكثر فاعلية في اوراسيا والمحيط الهندي. وتكمن اهميته الحقيقية في قدرته على تغيير واحدة من اكثر المناطق المهملة في العالم، وتحويلها الى مساحة خصبة للنمو

الاقتصادي، وذلك عبر إيصال التكنولوجيا والصناعة الى بعض المناطق النائية في وسط آسيا، الى جانب الطرق البحرية التي كانت تربط التجارة الصينية بكل من اوراسيا والشرق الاوسط، ثم وصولا الى فينيسيا واوروبا. وكان طريق الحرير يبدأ من الصين، ويمر بالهند وآسيا الصغرى، وصولا الى بلاد الرافدين ومصر والقارة الافريقية واليونان وروما وحتى بريطانيا.(توفيق ٢٠٢٣، ٤٣٠- ٤٣١)

وكان هناك تجاوب عربي مع مبادرة الحزام والطريق، ووقعت العديد من البلدان العربية مثل الكويت والسعودية ومصر في هذا الاطار. وفي منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي عقد في ايار(مايو)٢٠١٧ في بكين، وقعت عدة دول عربية اتفاقيات مختلفة للاقتصاد والتجارة والبنية التحتية والطاقة والقدرة الانتاجية والزراعة والتمويل والاعلام والثقافة.(احمد ومسعد ٢٠١٨، ٤٥)

وفي غياب التقنيات الأمريكية المتقدمة، تتماشى مبادرة الحزام والطريق الصينية مع رؤية السعودية ٢٠٣٠، التي تلتزم بتطوير المراكز التجارية والتقنية ومرافق التصنيع والذكاء الاصطناعي والصناعات الرقمية والبنية التحتية للمدن الذكية.وهذا يضع السعودية كجوهرة تاج لمبادرة الحزام والطريق، نظرا لموقعها المهم على مسار يسمح للصين بالوصول إلى أوروبا وأفريقيا عبر إيران والإمارات ومصر والجزائر. وهذا بمثابة الأساس الذي تستند إليه الصين في سعيها لإقامة شراكات استراتيجية شاملة مع الشرق الأوسط.(خبير أميركي ٢٠٢٣)

ويتوقع ان تتراوح استثمارات المشروع ما بين ٤ الى ٨ تريليونات دولار، وتبرز اهمية المنطقة العربية فيها بتأمين أمن الطاقة. وقدرت التدفقات المالية للمشروع من جانب الصين اكثر من ١٢٠ مليار دولار بين عامي ٢٠١٦و٢٠٢٠.كما تزايدت الاستثمارات الصينية في المنطقة بعد اعلان الرئيس الصيني لمبادرة الحزام والطريق، وبناءً على الاعلان التنفيذي الصيني العربي الخاص بالمبادرة الصينية، والذي صدر في بكين عام ٢٠١٨،فقد وقعت تسع دول عربية على وثائق تعاون في اطار مبادرة الحزام والطريق، فضلا عن توقيع خمس دول عربية على التعاون في مجالات الطاقة الانتاجية. واصبحت سبع دول عربية من الاعضاء المؤسسين في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. كما تضاعفت مشاركة الصين في تطوير البنى التحتية في المنطقة، إذ ارتفع اجمالي الانفاق السنوي على المشاريع التي تضم مقاولين صينيين من ١٣ مليار دولار خلال عام ٢٠١٤ الى ٢٤ مليار دولار في عام ٢٠١٨.(ورقة بحثية ٢٠٢٣)

ثالثاً، الاستقرار الداخلي والاقليمي

وتبرز في رغبة الصين في توسيع نطاق نفوذها الجغرافي الاستراتيجي الى ابعد من جوارها المباشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتطوير العلاقات مع قوى كبرى أو اقليمية اخرى. فالصين لاتزال قوة اقليمية اساساً ذات حضور عالمي. دون اغفال المصالح والتطلعات العالمية.

وتحظى منطقة الشرق الاوسط بأهمية واضحة في ذلك بسبب موارد الطاقة الوافرة فيها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي المركزي.(سكويل ونادر ٢٠١٦، ٨)

فالمصلحة الصينية في الشرق الاوسط تحديدا الحفاظ على الامن الداخلي في الدولة ومحيطها. والخشية من الاستياء الداخلي، وتشابه المنطقة الغربية في الصين التي كانت مجاورة للشرق الاوسط وارتبطت به منذ زمن طويل عبر طريق الحرير، وما يجمع بين المنطقتين من اوجه تشابه كثيرة وعلاقات وثيقة على الصعيد العرقي والديني والثقافي. وما يمكن ان توثر الاتجاهات المسيطرة على الوضع في الشرق الاوسط والاتجاهات القومية الشاملة والايديولوجية الدينية المتطرفة بشكل مباشر على أمن الصين واستقرارها.

ان انعدام الامن وبروز المعارضة في المنطقة المركزية لقومية الهان الكثيفة السكان في سهول الصين الشرقية الخصبة وفي المناطق الساحلية فضلا عن الاضطرابات العرقية في المناطق الحدودية الداخلية النائية التي تسكنها اقليات قومية مثل الأوغور والتبتيين التي اثارت مستويات عالية من عدم الموالاة للحكم الصيني. وهناك قلق من احتمال تحوّل التعاطف الاقليمي مع الاوغور الى دعم معنوي ومادي لمسلمي الأوغور. وعدم تحول نضال الأوغور الى نضال مسلم عالمي، والخشية من انتشار الايديولوجية الجهادية السنيّة المتشددة في صفوفهم. وانضمام عدد منهم الى مقاتلي تنظيم داعش الارهابي في سوريا والعراق وقدر عددهم بحوالي مئة مواطن في اواخر عام ٢٠١٤.فضلا عن الهجمات التي شهدها الداخل الصيني وخصوصا عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.(سكويل ونادر ٢٠١٦، ١٣-١٤) ولذلك يتزايد قلق الصين من انتشار الارهاب والفكر المتطرف في الشرق الاوسط، وقد دعمت الصين العمل العسكري الذي قادته الولايات المتحدة في افغانستان، والخوف من وجود تنظيم القاعدة هناك وانتشار الاسلام في آسيا الوسطى، فضلا عن حركة المقاتلين الاجانب من والى سوريا والعراق.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٧)

رابعاً، تزايد دور الصين الدولي

تسعى الصين الى الاندماج في النظام الدولي على الرغم من انها ترفض النظام الدولي القائم، وهذا الرفض لا يعني التخلي عنه، وإنما تدعو الى اقامة نظام دولي جديد، والتخلص من عيوب وأخطاء النظام الدولي القائم. وتحرص الصين الى اداء دور محوري ومسؤول في النظام الدولي. وتدعو الى إنشاء نظام دولي جديد، مع تطور قدرات الدول الناشئة كروسيا والهند والبرازيل وجنوب افريقيا وغيرها من الاقتصادات الناشئة، وأن يكون هذا النظام الدولي متعدد الاقطاب واكثر توازنا وديمقراطية من اجل تغيير الوضع القائم. وترى الصين ان العالم سوف يشهد تنافساً استراتيجياً بين القوى الناشئة والقوى التقليدية يستمر لفترة طويلة من الزمن.(توفيق ٢٠٢٣، ٤٠٧)

وتفادت الصين تاريخيًا التورّط في صراعات المنطقة أو اتّخاذ مواقف واضحة بشأن الخلافات القائمة. وبدلًا من تحدّي هيمنة الولايات المتحدة وقوتها العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، استفادت الصين، من الغطاء الأمني الأمريكي من دون أن تسهم فيه، ومن دون أن تتكبّد الكلفة الأمنية نفسها التي تكبّدتها الولايات المتحدة، ومن دون أن تواجه المعضلات الاستراتيجية ذاتها. لكن هذا الواقع يتبدّل اليوم على ما يبدو.(حمزاوي ٢٠٢٣)

أدت اساليب الهيمنة الامريكية الى البحث عن منافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، وتبدو الصين مؤهلة لهذه المكانة الدولية بثقلها السياسي فضلا عن قوتها الاقتصادية. فالاقتصاد الصيني اكبر اقتصاد حقق نمواً في التاريخ المنظور خلال الخمس والعشرين عاماً الماضية، وبنمو سنوي بلغ ٨- ٩%،وتحتفظ الصين بثاني اكبر احتياطي عالمي من العملات الاجنبية، وعلى رأسها الدولار الامريكي، وتجارياً اصبحت البضائع الصينية تشكل قلقا للدول الصناعية الكبرى بسبب اسعارها المنافسة مع سهولة وصولها الى الاسواق المستوردة، كما تفتح الصين اسواقها بأفضلية خاصة لمنتجات الدول العربية، وتشجيع دخول هذه المنتجات الى اسواقها، وترفع القيود الجمركية عنها وتسهل انسيابها الى اسواقها. وعزز ذلك تراجع الصين عن استخدام السياسة الخارجية لنشر الفكر والايديولوجية الشيوعية خلال العقود الماضية، واصبح هم الصين الجديد هو التنمية الاقتصادية، وتعزيز دورها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة.(المشاقبة ٢٠١٤، ٣٧٩)

وتستمد الصين وزنها وثقلها الرئيسيين على المسرح الدولي من كونها قوة عالمية عظمى صاعدة، فاقتصادياً بلغ معدل النمو السنوي الصيني ٩%،وسوف تصبح القوة الاقتصادية الاولى في العالم عام ٢٠٣٠،لتحتل بذلك المكانة الاولى التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية حالياً، فضلاً عن وزنها الجيوسياسي العالمي، ومساحتها البالغة ٩,٥ مليون كم٢،الامر الذي يوفر لها قدرات بشرية كبيرة من جهة اقتصادية وجغرافية غير محدودة من جهة اخرى، كما ان الصين هي البلد الاكثر سكاناً في العالم بما يتجاوز المليار وربع المليار شخص.(حسن ٢٠١٥، ٤٥٩)

وعلى صعيد الاقتصاد ازداد إجمالي تجارة الصين مع المنطقة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، إذ ارتفع من ١٨٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٢٥٩ مليار دولار في عام٢٠٢١ . بالمقابل، تراجع إجمالي تجارة الشرق الأوسط مع الولايات المتحدة من ١٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إلى ٨٢ مليار دولار في عام٢٠٢١ .وما زالت الصين تعمل على توطيد روابطها الاقتصادية الإقليمية، ما يسهم في تعزيز نفوذها بصفتها أكبر شريك تجاري للعديد من الدول العربية ابرزها: مصر وإيران والأردن والكويت والسعودية والإمارات.

الا أن انخراط الصين الجيوسياسي الموسَّع قد يفتح مجالات أمام زيادة تعاونها مع الولايات المتحدة، من خلال الاستثمار في علاقات إقليمية محدّدة تفتقر إليها الولايات المتحدة، وخير مثالٍ على ذلك الروابط التجارية القوية بين الصين وإيران. لكن الدولتين متفقتان بشأن بعض مصالحهما الأساسية في المنطقة، وضمان تدفّق موارد الطاقة العالمية وحرّية الملاحة، وبدلًا من أن تتخوّف الولايات المتحدة من اندلاع حرب باردة في الشرق الأوسط وتسهم في تأجيجها، ينبغي عليها أن تُعيد تقييم استراتيجيتها في المنطقة وتبحث عن سبلٍ لتحقيق نتائج مثمرة من الانخراط مع الصين. وبما يجعل منطقة الشرق الأوسط حلبةً للتنافس المتعدّد الأقطاب، ولكن هذا التنافس قد لا يكون عموديًا وقد لا يحدث قريبا. وأن تستجيب للوقائع على الأرض من خلال الإصغاء إلى الدول الاقليمية والتكيّف مع الهواجس المتبدّلة. وطالما لم يعد بالإمكان الحفاظ على الأحادية القطبية الأمريكية، وهنا من الأجدر بالولايات المتحدة أن تواكب التغييرات الراهنة لتحقيق مصالحها على أفضل وجه(حمزاوي ٢٠٢٣).

وتبقى الولايات المتحدة هي القوة الاكبر في العالم على المستويين السياسي والاقتصادي والمهيمنة على الشرق الاوسط، كونها تمتلك اقوى جيش في العالم من حيث العدة والتكنولوجيا والاسلحة المتطورة وامتلاكها قواعد وجنود منتشرين في اغلب دول العالم لاسيما في الشرق الاوسط، فضلا عن سيطرتها شبه الكاملة على اغلب دول وسياسات العالم، وهي المسيطر الاكبر على الاقتصاد العالمي، وانتهاجها اساليب وخطط لمواجهة أي دولة تحاول منافستها ولعل في مقدمتها روسيا الاتحادية والصين لاسيما فيما يتعلق بتدخلاتها في الشرق الاوسط، وضمان التواجد والسيطرة على المنطقة الغنية بالموارد النفطية والطبيعية بما يؤمن أمن الطاقة مع ضمان بقائها تحت سيطرتها من خلال تغيير الانظمة بشكل دائم وايجاد قواعد لها في المنطقة فضلا عن العمل على ادارة الازمات والصراعات بدل حلها.(السويدي ٢٠١٤، ٥٥١.وفتحي ٢٠١٨، ٣٣٨- ٣٤١)

المحور الثالث : الصين والقوى الاقليمية(السعودية وإيران)

أدت احداث الربيع العربي الى إعادة تشكيل الادوار الاقليمية في الشرق الاوسط، وابراز مرحلة جديدة من العلاقات الدولية في المنطقة، إذ واجهت الصين الوضع الجديد بتطوير دبلوماسيتها ازاء التغييرات الراهنة، ومحاولة أقلمتها مع الوضع الجديد بالتركيز على المستقبل، وأخذ زمام المبادرة لخلق بيئة مواتية لتعزيز نفوذها في المنطقة. ويوضح موقف الصين من احداث وتحولات الربيع العربي نيتها في ابراز نفسها لاعباً جديداً في منطقة الشرق الاوسط، بما يتسق مع مصالحها المتنامية فيه، ورغبتها في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية، ووفقا لما تمليه شروط علاقاتها وتحالفاتها الدولية.

وخصوصاً التوجه الصيني نحو روسيا، وإمكانية بروز تحالف روسي صيني موجه ضد الولايات المتحدة الامريكية، عبر التنسيق على عدة مستويات.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٩) وسوف نتناول العلاقة مع ابرز الدول الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط وهي:

أولاً، العلاقة مع السعودية

في عام ١٩٩٠ اقامت الصين والسعودية علاقات دبلوماسية كاملة بعد قطع السعودية علاقاتها مع تايوان. واستخدمت الصين الادوات الدبلوماسية والعسكرية وكانت اهدافها جغرافية استراتيجية ترمي الى ضمان وضعها باعتبارها قوة عظمى. وحتى عقد التسعينيات من القرن الماضي لم تكن الصين جهة فاعلة رئيسية في الشرق الاوسط. واقتصرت العلاقة على المجال العسكري عن طريق بيع القذائف الباليستية التي مهدت الطريق لتطبيع العلاقات بين البلدين. وبعد هذا النجاح الجغرافي الاستراتيجي ركزت الصين على العلاقات الاقتصادية دون اهمال العناصر الدبلوماسية والعسكرية لتعزيز مصالحها في السعودية.(سكويل ونادر ٢٠١٦، ٢٤)

وطرح الرئيس الصيني معادلة تعاون بعنوان ١+٢+٣ بين الصين والعرب في حزيران(يونيو)٢٠١٤،وهدفها التعاون في مجال الفضاء والاقمار الصناعية، وقام العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز بزيارة الى الصين في اذار(مارس)٢٠١٧،ووقع البلدان مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون بقيمة ٦٥ مليار دولار، وتدشين لجنة سعودية– صينية رفيعة المستوى للارتقاء بالتعاون بين البلدين الى مستوى الشراكة الاستراتيجية. كما اصبحت الصين ثاني اكبر شريك تجاري للوطن العربي ككل، وهي اكبر شريك تجاري لتسعة دول عربية كالسعودية ومصر والعراق وغيرها. وبلغت قيمة المشروعات التي تعاقدت عليها الشركات الصينية في الدول العربية ٤٠,٣٧ مليار دولار بزيادة قدرها ٤٠,٨% على اساس سنوي، وبنسبة ١٦% من اجمالي العقود الجديدة في العالم كله. فضلا عن تأسيس مجمعات صناعية في مصر والسعودية وعمان والامارات لتعزيز التعاون في مجال القدرة الانتاجية.(احمد ومسعد ٢٠١٨، ٤٥)

ثانياً، العلاقة مع ايران

تحتل إيران موقعاً مركزيا في سلم الاولويات الصينية، بتضافر عوامل الجيوبولتيك وتأمين واردات الطاقة.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٩) إذ بدت الصين رقماً صعباً في القضية النووية الايرانية منذ بدايتها في عام ٢٠٠٢ بعد ارباكها للجهود الامريكية الرامية لحشد الاجماع والتأييد الدوليين لتشديد العقوبات على ايران وزيادة عزلتها، وتتمسك الصين بالنهج التفاوضي مع ايران، ورفض التصعيد العسكري، ولا تحبذ أية عقوبات مرتفعة السقف ضد ايران. فالموقف الرسمي الصيني ينطلق من المصالح الضخمة والكبيرة التي تربط الصين بإيران، الا ان الصين بحاجة الى

الموازنة بين علاقاتها الحيوية مع الولايات المتحدة من النواحي السياسية والاقتصادية وبين مصالحها الاستراتيجية مع ايران، إذ تدرك الصين محاولة الولايات المتحدة احكام سيطرتها على ما تبقى في اماكن انتاج النفط الواقعة خارج نفوذها العالمي، للتقليل من قدرات الدول الاخرى على منافستها، فمن يسيطر على النفط يستطيع ان يتحكم باقتصاديات الدول الكبرى.(شلبي ٢٠١٤، ١٤٨- ١٤٩)

فقد أكدت الصين والولايات المتحدة ان لكلاهما مصلحة في منع الانتشار النووي في الشرق الاوسط، ودعمت الدولتان قرارات مجلس الامن الدولي التي تهدف الى حل سلمي للازمة النووية الايرانية. الا ان الصين لعبت دورا في انتشار الاسلحة النووية في المنطقة، من خلال توفير المكونات الحيوية لبرنامج ايران النووي في عقد التسعينيات، واستمرار التعاون على الرغم من عضويتها في مجموعة ٥+١ والتي تدعم العقوبات الدولية.(العلمي ٢٠١٨، ١٢٠٦)

ثالثاً، الصين والمصالحة السعودية- الإيرانية

جاء اللقاء بين وزيري الخارجية السعودي فيصل بن فرحان ونظيره الإيراني حسين عبد اللهيان في ٥ نيسان(ابريل)٢٠٢٣، ليؤسس بتوقيته ومكانه مرحلة جديدة في علاقات البلدين. وقد سبق هذا اللقاء اتفاق سعودي-إيراني في الصين في ١٠ آذار(مارس)٢٠٢٣، برعاية صينية. ووقّع الاتفاق عن الجانب السعودي مستشار الأمن الوطني السعودي مساعد بن محمد العيبان وعن الجانب الإيراني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، وتم الاتفاق حينها على عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في غضون شهرين. وتأكيد رؤية أن أصل الخلاف بين البلدين سياسي وليس عقائدي كما يُروّج له، وأن المضي في فكرة أن الخلاف عقائدي لن يؤدي إلى حل المشاكل بين البلدين، لذا يجب الانتقال إلى فكرة أن أصل الخلاف سياسي.(حاطوم ٢٠٢٣)

لقد نجحت جهود وساطة الصين في التوصّل إلى اتفاق استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإحداث تحوّل في السياسة التي تتّبعها الصين منذ زمن طويل بالالتزام بحدٍّ أدنى من الانخراط الإقليمي وتركيزه على المجال الاقتصادي. أذ تسعى إلى تعزيز مصداقيتها بصفتها شريكًا يُعتدّ به في المنطقة.ونص الاتفاق على استئناف العلاقات والتأكيد على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومن خلال التوسط في اتفاق استئناف العلاقات بين البلدين، تخوض الصين غمار منعطف جديد يرتكز على توسيع انخراطها في المنطقة عبر الانتقال من التبادل الاقتصادي إلى حل النزاعات بشكل تفاوضي.

وستحدّد السياسة الخارجية الإيرانية إلى حدٍّ بعيد ما إذا سينجح الاتفاق في خفض وتائر التصعيد أو في تغيير الوضع القائم على نحو فعّال. بعبارة أخرى، نجاح الاتفاق مرهونٌ بالحدّ

من الدعم الإيراني لكلٍّ من انصار الله الحوثيين، والفصائل الشيعية العراقية، وحزب الله اللبناني ، وحركات المقاومة الفلسطينية، ونظام الرئيس السوري بشار الأسد، ويجب أن يكون الهدف على كل هذه الجبهات، تعديل المواقف الإيرانية. فإذا لم تكفّ فعليًا عن سياسة التدخل التي انتهجتها في الماضي، فستقضي على آفاق نجاح الاتفاق الذي أُبرم بوساطة من الصين.

وإذا وفت إيران بتعهّدها القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، فستحمي مصالحها الوطنية وتظهر أنها حليفٌ استراتيجي يُعتدّ به للصين في الشرق الأوسط. ومقابل ضمان وقف هجمات الحوثيين على السعودية والدول المجاورة، يمكن لإيران أن تطالب مجلس التعاون الخليجي بمنحها ضمانات أمنية مماثلة، من بينها التزام الدول العربية بمنع الولايات المتحدة أو إسرائيل من عبور مجالها الجوي في حال شنّ أحد الجانبَين عملية عسكرية ضد ايران. ولإيران ان تطالب السعودية بوقف دعم وسائل الإعلام المعادية لها. فاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع السعودية وإمكانية الحصول على تعهّدات أمنية متبادلة بوساطة من الصين ليسا كافيَين لتحفيز تبدّل مفاجئ في سياسات ايران. لا يجب على الصين والسعودية أن تعلّلا النفس بحدوث إنجاز في هذه الدول الثلاث، إذ ينبغي إعادة بلورة السياسات على امتداد عقد من الزمن كي يصبح من الممكن تحقيق الاستقرار. لذا، فالتطلّع الأكثر واقعية هو أن توقف إيران تدريجيًا الدعم الذي توفّره لوكلائها، ما يؤدّي شيئًا فشيئًا إلى وضع حدٍّ للمآزق المستمرة التي يغذّي التدخّل الخارجي جذوتها. ويتوقّف المسار الذي ستسلكه الأمور مستقبلًا على حجم الضغوط التي تعتزم الصين ممارستها، وبدرجة أكبر بكثير، على السلوك الذي تختار كلٌّ من إيران والسعودية اتّباعه.

والحقيقة ان تطبيق الصين مقاربة صفر نزاعات، يجب ألّا تغضّ الطرْف عن القضايا المهمة في الشرق الأوسط، وفي مواجهة هذه المصالح المتضاربة، قد تتطوّر السياسة الإقليمية الصينية القائمة على التحوّط الاستراتيجي، إلى سياسة شاملة لتحقيق توازن في القوى وضمان الأمن في الشرق الأوسط. وقد تحمل الصين الصاعدة آفاقًا بإرساء تعدّدية الأقطاب العالمية في الشرق الأوسط، ولكن سيتعيّن عليها مواجهة المشاكل نفسها التي اصطدمت بها الولايات المتحدة، والتغلّب عليها، إذا أرادت إحداث تغيير ملموس في الوضع الإقليمي القائم.(حمزاوي ٢٠٢٣)

الخاتمة

بدأ صعود الصين الاقتصادي في التسعينيات من القرن العشرين مع بروز النظام الدولي الجديد، واصبحت الشريك الاقتصادي الاول، والخصم الأكثر اهمية للولايات المتحدة الامريكية، لكنها لم تقد على تحدي الولايات المتحدة علناً في شأن القضايا العالمية والاقليمية أو حتى

الثنائية، إذ اتبعت الصين مبدأ العمل من دون لفت الانظار، وتابعت الصين طفرتها الاقتصادية، وشهد عهد الرئيس جيانغ زيمين(١٩٩٣- ٢٠٠٣) قفزة كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحسن العلاقات مع معظم دول العالم. وحتى بداية القرن العشرين اعتمدت الصين على الحضورين السياسي والدبلوماسي، لكن من دون ان يكون لها دور الوسيط في حل المشكلات، مع عدم إغفال اهميتها بوصفها شريكا مهما اقتصادياً وسياسياً للمنطقة.

لقد مثل الاقتصاد ابرز مقومات القوة الصينية ومحور مكانتها الحالية، واولوية لها في سلم اهتماماتها الدولية، وبسبب كونها المجهز الاساسي للطاقة في العالم حظيت منطقة الشرق الاوسط باهتمام الصين الكبير لضمان مصالحها اولا، واكتساباً للتأثير الاستراتيجي ثانياً، وان كان عبر دبلوماسيتها الاقتصادية، فالصين أكبر مستهلك للطاقة ومستورد لها في العالم، حيث تستورد حوالي ٦٠% من احتياجاتها النفطية، وأكثر من ثلث احتياجاتها من الغاز الطبيعي سنوياً، وهذه جوهر المخاوف الاستراتيجية الصينية في ظل تلمسها لاستراتيجية خنق (طاقوية- وإحاطة بحرية) امريكية لها بدت ملامحها واضحة ميدانياً، ومن هنا تتصاعد اهمية الشرق الاوسط بالنسبة اليها.

المصادر باللغة العربية

١- ابو طالب،حسن .٢٠٠٨.الصين والشرق الاوسط....بين رمزية السياسة وتكامل الاقتصاد.القاهرة:مجلة السياسة الدولية العدد١٧٣.يوليو.

٢- احمد، يوسف احمد ومسعد، نيفين. ٢٠١٨.حال الامة العربية ٢٠١٧- ٢٠١٨ عام الأمل والخطر.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

٣- الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط من منظور تحليلي.بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٧.المصدر: https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9

٤- ايوب،مدحت. ٢٠١٤.النفط وعلاقات الصين مع دول الجوار. القاهرة:مجلة السياسة الدولية.العدد١٩٦.ابريل

٥- البدراني،عدنان خلف حميد .٢٠١٦.السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية(دراسة مقارنة لكل من اليابان والصين والهند).عمان:الاكاديميون للنشر والتوزيع.الطبعة الاولى.

٦- تشو ليه،سليمان .٢٠١٥. طريق الحرير الجديد..التعاون الصيني- العربي.القاهرة: مجلة السياسة الدولية.العدد٢٠١.يوليو

٧- التميمي،ناصر. ٢٠١٧.صعود الصين:المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً.بيروت:مجلة المستقبل العربي.العدد ٤٦١.(مركز دراسات الوحدة العربية).تموز/يوليو .

٨- توفيق،سعد حقي. ٢٠٢٣.النظام الدولي في النظرية والتطبيق،دراسة في حاضر ومستقبل العلاقات الدولية.بغداد:دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع.الطبعة الاولى.

٩- حاطوم،نسرين. ٢٠٢٣. اتفاق السعودية وإيران: ابحث عن السلام ولو في الصين.المصدر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65203145

١٠- حسن،عمر كامل .٢٠١٥.المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية.بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون.الطبعة الاولى.

١١- حمزاوي،عمرو. ٢٠٢٣. الفرص والتحديات المُحتملة لانخراط الصين في دبلوماسية الشرق الأوسط.مركز كارنيغي للشرق الاوسط.بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٧.المصدر:-https://carnegie mec.org/2023/03/27/ar-pub-89380

١٢- دندن،عبد القادر ٢٠١٥.الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية.عمان:مركز الكتاب الاكاديمي.الطبعة الاولى.

١٣- سكويل،أندرو ونادر،علي رضا ٢٠١٦.الصين في الشرق الاوسط،التنين الحذر.كالفورنيا:مؤسسة راند . Rand

١٤- السويدي،جمال سند. ٢٠١٤.آفاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد.ابوظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.الطبعة الثانية.

١٥- شبلي،سعد شاكر. ٢٠١٤.السلوك الدولي تجاه ازمة البرنامج النووي الايراني.عمان:دار زهران للنشر والتوزيع.الطبعة الاولى.

١٦- العلمي،فريدة .٢٠١٨.البراغماتية:السياسة الصينية في الشرق الاوسط بعد الثورات العربية.مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.العدد التاسع.المجلد الثاني.اذار(مارس)

١٧- عنان،عماد .٢٠٢٣. سياسة الصين تجاه الشرق الأوسط.. دوافع التغيير ومحركاته.بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٥.https://www.noonpost.com/46785

١٨- فتحي،محمد ميسر. ٢٠١٨.الاداء الاستراتيجي الامريكي تجاه منطقة الشرق الاوسط في عهد الرئيس ترامب دراسة مستقبلية.الموصل:مجلة العلوم السياسية.العدد ٦٥.كلية العلوم السياسية.جامعة الموصل.

١٩- لم يكن لمفهوم الشرق الأوسط أية دلالة تاريخية سابقة على القرن التاسع عشر، فهو مصطلح حديث في الأدبيات الغربية،وظهر مصطلحي الشرق الأدنى والأوسط في مرحلتين متعاقبتين تبعاً لتزايد الحاجات والمصالح الرأسمالية في كل مرحلة ويقصد بالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي-السياسي الأمريكي هو كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي ١٧,٧٧٨ مليون كم٢

موزعة، على الوطن العربي ١٣,٩٢٣مليون كم٢،والدول الأسيوية وهي باكستان ٧٩٦,١٠٠كم٢،وأفغانستان ٦٥٢,٠٩٠كم٢،وإيران ١,٦٣٣,١٩٠كم٢،وتركيا ٧٧٥٠٠٠كم٢،بالإضافة إلى قبرص٩٢٥١كم٢.فالشرق الأوسط يشكل مساحة حوالي ١٢,٥% من إجمالي مساحة العالم، في حين تمثل كتلته السكانية قرابة ١٠% من سكان العالم. وللمزيد من التفاصيل انظر: مراد، محمد. ٢٠٠٩ . السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي، بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي.بيروت: دار المنهل اللبناني. الطبعة الأولى.

٢٠- محمد،خديجة عرفة. ٢٠١٤.قيود الصعود:الظمأ الى الطاقة ومستقبل سياسة الصين الخارجية.القاهرة:ملحق تحولات استراتيجية. مجلة السياسة الدولية.العدد١٩٦.ابريل

٢١- المشاقبة،عاهد مسلم. ٢٠١٤.البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية.عمان:مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.المجلد ٤١،ملحق ١.

٢٢- ورقة بحثية ٢٠٢٣.الاستراتيجية الصينية تجاه العالم العربي،الأهداف،والمصالح،والآفاق المستقبلية.المسار للدراسات الإنسانية.بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٢.المصدر: https://almasarstudies.com/china-strategy-arab-world

٢٣- وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية ٢٠١٦.المصدر: https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/201601/t20160119_9598170.html

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abu Talib, Hassan 2008. China and the Middle East... Between the Symbolism of Politics and the Integration of the Economy. Cairo: International Politics Magazine, Issue 173, July.
2. Ahmed, Youssef Ahmed and Masoud، Nevin .2018 (editors). The State of the Arab Nation 2017-2018, the Year of Hope and Danger. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
3. Al-Badrani, Adnan Khalaf Hamid. 2016. Foreign Policies of Major Asian Powers Towards the Arab Region (A Comparative Study of Japan, China and India). Amman: Academics for Publishing and Distribution. First Edition.
4. Al-Ilmi, Farida. 2018. Pragmatism: Chinese Policy in the Middle East after the Arab Revolutions. Al-Ustadh Al-Baheth Journal for Legal and Political Studies. Issue Nine. Volume Two. March
5. Al-Mashaqbeh, Ahed Muslim .2014. The political dimension of Arab-Chinese relations and their future prospects. Amman: Journal of Humanities and Social Sciences Studies. Volume 41, Supplement 1.

6. Al-Suwaidi, Jamal Sand .2014. Prospects for the American Era: Sovereignty and Influence in the New World Order. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research. Second Edition.
7. Al-Tamimi, Nasser .2017. The Rise of China: Beijing's Essential Interests and Potential Arab Implications. Beirut: Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine. Issue 461. (Center for Arab Unity Studies). July.
8. Annan, Imad .2023. China's Policy Towards the Middle East.. Motives and Drivers of Change. Date: 3/25/2023. https://www.noonpost.com/46785
9. Ayoub, Madhat 2014. Oil and China's Relations with Neighboring Countries. Cairo: International Politics Magazine. Issue 196. April
10. Chinese Strategy in the Middle East from an Analytical Perspective. Dated 7/7/2022. Source: https://strategiecs.com/ar/analyses/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9
11. Dandan, Abdul Qader 2015. The Regional Roles of Emerging Powers in International Relations. Amman: Academic Book Center. First Edition.
12. Fathi, Muhammad Maysar .2018. The American strategic performance towards the Middle East region during the era of President Trump, a future study. Mosul: Journal of Political Science. Issue 65. College of Political Science. University of Mosul.
13. Hamzawi, Amr .2023. Potential Opportunities and Challenges for China's Engagement in Middle East Diplomacy. Carnegie Middle East Center. Date: 3/27/2023. Source: https://carnegie-mec.org/2023/03/27/ar-pub-89380
14. Hassan, Omar Kamel .2015. Vital Middle Eastern Areas in Iranian Strategy. Beirut: Arab Scientific Publishers. First Edition.
15. Hatoum, Nisreen .2023. The Saudi-Iranian Agreement: Seek Peace, Even in China. Source: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65203145
16. Ministry of Foreign Affairs of the People's Republic of China .2016. Source: https://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/201601/t20160119_9598170.html
17. Muhammad, Khadija Arafa .2014. Constraints of Rise: Thirst for Energy and the Future of China's Foreign Policy. Cairo: Strategic Transformations Supplement. Journal of International Politics. Issue 196. April
18. Murad, Muhammad .2009. American Policy Towards the Arab World, Between the Strategic Constant and the Circumstantial Variable. Beirut: Dar Al-Manhal Al-Lubnani. First Edition.
19. Research paper .2023. Chinese strategy towards the Arab world, goals, interests, and future prospects. Al-Masar for Humanities Studies. Dated 22/8/2023. Source: https://almasarstudies.com/china-strategy-arab-world

20. Shibli, Saad Shaker 2014. International Behavior Towards the Iranian Nuclear Program Crisis. Amman: Dar Zahran for Publishing and Distribution. First Edition.
21. Squill, Andrew and Nader, Ali Reza 2016. China in the Middle East, the Cautious Dragon. California: Rand Corporation.
22. Tawfiq, Saad Haqi .2023. The International System in Theory and Practice, A Study of the Present and Future of International Relations. Baghdad: Dar Al-Masala for Printing, Publishing and Distribution. First Edition.
23. Zhou Lie, Suleiman .2015. The New Silk Road.. Chinese-Arab Cooperation. Cairo: International Politics Magazine. Issue 201. July